Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 8, September 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i8.275

أثر الفساد على الدين العام المحلي بالاقتصاد الليبي

"دراسة تحليلية - قياسية للفترة 1996-2025"

د. سامي عمر ساسي
عضو هيئة تدريس بالهيئة الليبية للبحث العلمي.
Samisasi509@yahoo.com

أ. د. يوسف يخلف مسعود
عضو هيئة تدريس بالأكاديمية الليبية
yusef.yekhlef@academy.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/03/06 ؛ **تاريخ القبول:** 2026/06/11 ؛ **تاريخ النشر:** 2026/09/01

الكلمات المفتاحية:
الدين العام المحلي، مؤشر مدركات الفساد، سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي، معدل التضخم، النفقات العامة، الاقتصاد الليبي.

المستخلص

هدفت الدراسة للتعرف على واقع ظاهرة الفساد ومستويات الدين العام في الاقتصاد الليبي، وتحديد طبيعة وقوة العلاقة التي يمكن أن تربط بينهما، واتخذت من الفترة الزمنية 1996– 2025 حدود زمنية لها. واستخدمت أدوات القياس الاقتصادي كمنهجية لتقدير دالة الدراسة، وتوصلت إلى أن متغير مؤشر مدركات الفساد (CPI) له آثار سلبي على متغير الدين العام كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي. بالمدى الطويل، كلما زاد مؤشر الفساد بوحدة واحدة أدى إلى زيادة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

The Impact of Corruption on Domestic Public Debt in the Libyan Economy "An Analytical and Econometric Study for the Period 1996–2025"

Dr.Sami Omer Sasi
Faculty Member at the Libyan Authority for Scientific Research.

Prof. Dr. Yusef Y Masoud
Faculty Member at the Libyan Academy.

Received :06/03/2026 Accepted: 11/06/2026 Published: 01/09/2026

Abstract

: This study aims to identify the reality of the corruption phenomenon and the levels of public debt in the Libyan economy, and to determine the nature and strength of the potential relationship between them. The research covers the period from 1996 to 2025. Econometric tools were employed as a methodology to estimate the study's function. The findings reveal that the Corruption Perceptions Index (CPI) variable has a negative impact on the public debt variable as a percentage of GDP. In the long run, a one-unit increase in the corruption index leads to an increase in domestic public debt as a percentage of GDP.

Keywords

Domestic Public Debt, Corruption Perceptions Index, Nominal Exchange Rate of the Libyan Dinar,

Inflation Rate, Public Expenditures, Libyan Economy.

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

مقدمة

تعد ظاهرة الفساد من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات المعاصرة، لما لها من آثار وتداعيات سلبية على كافة الصُعد، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، حيث تتغلغل هذه الظاهرة في شتى مناحي الحياة العامة، ابتداء من قطاعات الدولة وصولا إلى القطاع الخاص، وتتمثل هذه الظاهرة في استخدام واستغلال غير مشروع للسلطة لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وتتخذ صور متعددة –كهدر الأموال العامة، تقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، الرشوة، الاختلاس، الغش والسرقة، الاحتيال والمحاباة والابتزاز، الواسطة والمحسوبية، وغيرها من الصور.

ولا يقتصر تفشي هذه الظاهرة على الدول العربية فحسب، بل هي ظاهرة لا تكاد تخلو منها دولة في العالم، غير أنها تعد بشكل عام أكثر انتشارا في دول العالم النامي، وسمة فطرية في العالم العربي على وجه الخصوص، وبالرغم من أن ظاهرة الفساد ليست حادة في بلدان العالم المتقدم كما هو الحال عليه في بلدان العالم النامي، غير أنها لا تزال من الممكن أن يكون لها تداعيات وآثار سلبية على المؤشرات والفعالية الاقتصادية، لاسيما على الاستقرار المالي للدولة.

هذا وتواجه دول العالم من دون استثناء منذ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زيادة غير مسبوقة في الدين العام، وهو ما يضع حكومات الدول أمام تحدٍ كبير بشأن الاستدامة المالية وتأثيرها على الاقتصاد، حيث يترتب عن العجز الضخم في الموازنة العامة الناجم عن سوء تخصيص وإدارة الموارد وهدر الأموال العامة، تحميل الحكومة عبئا ماليا لتغطية العجز وآلية تمويل المشاريع التنموية، فضلا عن آثاره السلبية على آفاق النمو الاقتصادي في البلدان النامية، لذلك أوصت منظمة التعاون والتنمية في المنتدى الاقتصادي لعام 2012، بأنه يتوجب على حكومات الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الانزلاق إلى أزمة مالية أو حدوث أي صدمات مستقبلية، خفض مستويات الدين العام إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي وعدم تجاوز هذا الحد(دلعاب، وباللوزايم،3:2021).

ويتفاوت مستوى الفساد من بلد إلى آخر، فبينما تمكنت بعض الدول من خفضه إلى مستويات مقبولة، لا تزال هناك دول أخرى تكافحه وتعاني من تداعياته السلبية، وليبيا ليست استثناء من تلك الدول، إذ تشير التقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية إلى أن ليبيا من بين الاقتصادات العشرة الأولى في العالم التي ينظر إليها على أنها الأكثر تضررا من الفساد، إذ سجلت درجة أدنى ومراكز متأخرة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية منذ ظهورها لأول مرة في التصنيف العالمي عام 2003.

وعلى الرغم من إعلان الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 موقفها الرافض للفساد، إلا أن الفساد ظل في ازدياد، إذ أظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2024 أن ليبيا لا تزال في ذيل الترتيب، حيث أحتلت ترتيب أدنى من أداء العام 2023، وتراجعت بدرجة واحدة وثلاث مراكز فيما يتعلق بمستوى الفساد المدرك في القطاع العام، إذ حلت في المرتبة 173 من أصل بين 180 دولة شملها تقرير عام 2024، و13 النقطة من أصل 100 نقطة، بعدما سجلت 18 نقطة من أصل 100 واحتلت المرتبة 170 من أصل 180 دولة شملها تحليل عام 2023، الأمر الذي يعكس تصاعد معدلات الفساد خلال العقد الماضي. (منظمة الشفافية الدولية،2025)

ووسط تصاعد مستويات الفساد في ليبيا، يبرز عبء ارتفاع حجم الديون العامة المحلية التي تراكمت في الآونة الأخيرة، لاسيما بعد عام 2011، حيث تنامى مستوى الدين العام المحلي بشكل دراماتيكي من نحو 2668 مليون دينار ليبي عام 2010، ليصل إلى نحو 41 مليار دينار ليبي عام 2015، وحوالي 84 مليار دينار ليبي عام 2020 (ديوان المحاسبة، 2020)، ليبلغ في عام 2024 ما يقارب 270 مليار دينار ليبي وفقا لتقرير ديوان المحاسبة الليبي (ديوان المحاسبة،2024). واللافت للنظر والمثير للقلق أن هذه الزيادة التي حصلت في حجم الدين العام في الآونة الأخيرة، لا تتناسب مع الاستثمارات المقابلة ولم يقابلها مردود حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة الدراسة

آثار تزايد حجم الديون مع تفشي الفساد حالة من القلق والمخاوف – لاسيما– في أوساط المتخصصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي، ذلك لما لها من مخاطر وانعكاسات مدمرة على الاقتصاد القومي، خاصة في ظل تزايد الإنفاق الحكومي غير الفعال، الإنفاق الذي تنفقه الدولة على مشاريع التنمية من دون أن تعكس نتائجه على أرض الواقع، مما يستدعي مراعاة تلك المخاوف لدى تلك الأوساط ودراستها، وبالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة في صيغة التساؤل التالي: ما طبيعة العلاقة التي تربط بين الدين العام المحلي ومستوى الفساد في الاقتصاد الليبي؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة للتعرف على واقع ظاهرة الفساد ومستويات الدين العام في الاقتصاد الوطني، وتحديد طبيعة وقوة العلاقة التي يمكن أن تربط بين هذا الأخير ومستوى الفساد، والاستدلال على مسارها، وكذلك العوامل

الرئيسة التي قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الدين العام، خاصة في ظل الاتجاهات التصاعدية التي تشهدها مستويات الدين العام في السنوات الأخيرة، ووجود حاجة ملحة لتقليص مستوياته، لتفادي التداعيات السلبية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من وكونها أولا: تبحث في موضوع على قدر عال من الأهمية خاصة بعد بلوغ الدين العام والفساد في الآونة الأخيرة مستويات غير اعتيادية- لا سيما- أن هناك اجماع شبه تام على أن التعويل على الاقتراض لدفع عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة لن تتأتى في ظل تراكم الدين العام سيء التصميم وتفشي الفساد. ثانيا: إن استجلاء ورصد مسار طبيعة العلاقة وتحديد قوتها بين الفساد وغيره من المحددات الرئيسة المباشرة وغير المباشرة والدين العام قد يساعد على رسم صورة واضحة يمكن من خلالها تجنب أو تخفيف الصدمات المالية والتداعيات السلبية التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي في ظل تزايد الدين العام غير المخطط.

حدود الدراسة

تمثل الحد المكاني للدراسة في الاقتصاد الليبي، أما الحد الزمني فتمثل في المدة الزمنية المحصورة بين عامي 1996 و2025 باعتبار أن هذه الفترة شهدت عدة تحولات في السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تأزم الأحوال الاقتصادية لا سيما في العشر سنوات الأخيرة من العقد الثالث للألفية الثالثة، فضلا عن توفر البيانات التي تفي بأغراض التحليل والقياس الاقتصادي.

فرضية الدراسة

تتلخص فرضية الدراسة في: يؤثر الفساد وحجم النفقات العامة وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي، ومعدل التضخم بشكل إيجابي على مستوى الدين العام من جانب، ومن جانب أخر يتأثر مستوى الدين العام بشكل سلبي بحجم الإيرادات النفطية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي، لعرض تطور حجم الدين العام ومؤشر الفساد في الاقتصاد الليبي، كما اعتمد أيضا على الأسلوب الكمي عبر استخدام أدوات واختبارات وطرائق القياس الاقتصادي الحديث المتمثلة في: التحليل الإحصاء الوصفي لسلاسل متغيرات الدراسة "Skewness" "Kurtosis" اختبارات (Jarque–Bera)، واختبارات جذور الوحدة لسلاسل متغيرات الدراسة وذلك وفقط اسلوبي (Augmented Dickey–Fuller – ADF) و(Philips &Perron) اختبارات الارتباط (Collation) ، واستخدم ت منهجية OLS لتقدير دالة الدراسة، مع اجراء عدد من الاختبرات التشخصية كـــ (Godfrey Serial Correlation) و(Heteroskedasticity Test) واختباري (Normailty & Fuction Stability) ، واختبار (Cusum).

الدراسات السابقة

بالرغم من غزارة الدراسات التي تناولت الآثار والتداعيات السلبية لظاهرة الفساد على النمو الاقتصادي بالتحليل والقياس، إلا أن مسألة العلاقة بين ظاهرة الفساد وتراكم مستويات الدين العام لم تستحوذ على اهتمام الدراسات إلا في الآونة الأخيرة، حيث تم بحث هذه العلاقة في بعض الدراسات، ومن بين هذه الدراسات، دراسة أعدها " أحمد" بهدف تحديد العوامل الرئيسة التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على ارتفاع مستوى الدين العام في 20 دولة إفريقية للفترة 2000–2024، والتي توصلت نتائجها إلى أن ارتفاع مستوى الفساد أفضى إلى زيادة مستوى الدين العام في كافة البلدان الإفريقية التي خضعت للدراسة (أحمد، 2025)، كما قدمت نتائج دراسة تطبيقية على عينة كبيرة من البلدان غطت الفترة الزمنية الممتدة من عام 1995 إلى عام 2015 ، أدلة تفيد بأن الفساد يسهم في زيادة الدين العام وأن هذا التأثير يختلف باختلاف الدخل، حيث يكون أقوى في البلدان ذات الدخل المرتفع وأضعف في البدان الأقل نموا، مما يشير إلى قصور الاعتقاد السائد بأن الآثار المالية الأكثر ضررا للفساد تظهر في الدول ذات الدخل المنخفض (Luigi.et.al, 2018) . كذلك كشفت دراسة قام بها " Citation" لمقارنة تأثير حجم الفساد على الدين العام في كل من (مقدونيا الشمالية وألبانيا، وصربيا)، عن وجود أثر إيجابي واضح بين معدلات الفساد ومعدلات الدين العام في كل من مقدونيا الشمالية وألبانيا، بينما لم يكن هذا الارتباط بنفس القدر من الوضوح في صربيا، ومع ذلك لا ينبغي تجاهله (Citation,2025). أيضا أكدت دراسة سعت لتقييم العلاقة بين الفساد في الدين العام في دول المجموعة

الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) بالاعتماد على بيانات ربع سنوية غطت الفترة 1995–2020، على وجود علاقة إيجابية بين الفساد والدين العام على المدى القريب والبعيد، مما يعني أن الدول النامية التي تعجز عن جمع الأموال محليا من مصادرها الداخلية قد يشجعها على مواصلة الاقتراض والغرق في الديون، وتتأثر هذه الدول بشكل كبير بالفساد الذي يؤثر بدوره على قرارا المسؤولين بشأن احتياجات التمويل وفي نهاية المطاف ستواجه الدول ذات المستويات العالية من الديون نموا اقتصاديا ضعيفا (Mashaba, 2022).

وفي ذات السياق، وجدت نتائج دراسة بحثت آثار الفساد على الدين العام في 106 دولة، بأن الفساد له تأثير إيجابي مهم على الدين العام، مما يعني أنه كلما ارتفع الفساد في بلد ما، ارتفعت نسبة الدين العام، كما أن الإفراط في الإنفاق العام وتوسع الاقتصاد غير الرسمي يسهمان في زيادة التأثير الإيجابي للفساد على الدين العام(Cooray & Friedrich, 2013) .وبالمثل بينت دراسة لتحديد العلاقة بين الفساد والدين العام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن الفساد هو أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر بشكل إيجابي على مستويات الدين العام في هذه الدول بصورة مباشرة، وغير مباشرة عبر قناة الإنفاق العام، حيث يشجع الفساد في هذه الدول على زيادة الإنفاق العام، فيزداد الاقتراض نتيجة لعدم كفاية الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل النفقات العامة، وأن الدول الأكثر فسادا لديها معدلات مديونية أعلى، لا سيما الخارجية منها، ويمكن تفسير هذا الميل للاقتراض بشكل أكبر من الحكومات التي تتسم بمستويات فساد أقل، بحقيقة أن الحكومات الفاسدة لديها معدلات خصم أكبر (Igbida, Tarbalouti & Angui,2023). وخلصت تقريبا إلى ذات النتيجة دراسة تطبيقية لرصد العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي والدين العام شملت 126 دولة خلال الفترة 1996–2012، حيث أفادت بأن الفساد له تأثير إيجابي على الدين العام، وأن الاقتصاد غير الرسمي وزيادة الإنفاق العام يعززان من آثار الفساد على الدين العام (Cooray, A. et al, 2016).

وعلى صعيد متصل أقرت دراسة بحثت في تأثير الفساد على الدين العام في بلدان نامية آسيوية وأخرى إفريقية غطت الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1990 و2016، بأن الفساد يؤدي إلى ارتفاع تراكم الديون العامة في البلدان الآسيوية والإفريقية، وأن هذه العلاقة كانت أكثر حدة بالنسبة للمنطقة الإفريقية من الآسيوية، ويعزى ذلك إلى أن الجودة المؤسسية (الحوكمة) في الدول الآسيوية تلعب دورا أكبر في التخفيف من علاقة الفساد بالديون وأن مستوى العتبة المحسوبة للجودة المؤسسية بلغت 4 لآسيا و3.66 لإفريقيا الأمر الذي من شأنه أن يقوض الأثر السلبي للفساد على الدين العام (Naz & Yasmin, 2021)، كما برهنت دراسة ناقشت أثر الحوكمة وجودة المؤسسات على مستوى الدولة في الدين العام بدول جنوب آسيا: بنغلاديش،

وبوتان، والهند، وباكستان، وسيرلانكا، للفترة 2002–2018، على أن مؤشرات الحوكمة، وتحديدا الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد لها تأثير سلبي قوي وذو دلالة إحصائية على سلوك الدين العام في المدى الطويل، غير أن هذا التأثير ضعيف في المدى القصير، وربما يعزى ذلك إلى عدم استقرار الحوكمة في كل بلد من البلدان المشمولة بالدراسة (Waqas.et.al, 2022).

وعلى غرار نتائج الدراسات سالفة الذكر، بينت نتائج دراسة سعت إلى تحديد الأثر المحتمل لتراكم الدين العام المفرط والفساد على النمو الاقتصادي في 45 دولة إفريقية للفترة 1996–2019 بأن التراكم المفرط للدين العام الإجمالي من المرجح أن يكون له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ففي البلدان الإفريقية فقط في حال مكافحة الفساد(Abotsi & Ampah,2024). وبالمثل أكدت دراسة أجريت على 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013–2019 لتحليل العلاقة بين استدامة الدين العام والفساد، على وجود تفاعل ذي دلالة إحصائية بين استدامة الدين العام والفساد، مما يدعم الفرضية القائلة بأن الفساد يحدد كيفية تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، أي أن الدين العام يثبط النمو الاقتصادي في المجتمعات الفاسدة (Alamro,2024). وتوصلت تقريبا إلى نتيجة مشابهة دراسة ضمت 41 دولة نامية للمدة 2002–2021، حاولت بحث العلاقة الديناميكية بين خدمة الدين العام والفساد وتأثيرهما على النمو الاقتصادي، حيث أوضحت نتائجها بأن الفساد يفاقم الأثر السلبي لخدمة الدين العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل (Srihadiastuti & Ekananda ,2024).

أما بالنسبة للدراسات التي ناقشت العلاقة بين ظاهرة الفساد وتراكم مستويات الدين العام على مستوى البلد الواحد، فقد حاولت دراسة أعدها "مطر" قياس تأثير الفساد على الدين العام في مصر للفترة 1998–2020، والتي أسفرت نتائجها عن وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين الدين العام والفساد في مصر (مطر،2022). وفي دراسة على نيجيريا أعدت لفحص الأثر الديناميكي للفساد على تراكم الدين العام باستخدام بينات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول من عام 2010 إلى الربع الرابع من عام2020، تشير الأدلة إلى أن مستوى الفساد له تأثير كبير ومتزايد على الدين العام في المدى القصير والطويل وأن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الفساد يفضي إلى زيادة حجم الدين العام بنحو 14.9% في المتوسط، غير أنه بعد فصل الدين إلى دين خارجي ودين محلي، تبين أن التأثير المتزايد للفساد على الدين العام كان في الدين الخارجي، ولم يكن في الدين المحلي (Iliyasu & Mohammed ,2025)، وعززت هذه النتيجة، دراسة أعدت هي الأخرى على الاقتصاد النيجيري، حيث أثبتت بأن حجم الفساد له تأثير إيجابي كبير على الدين

العام على المدى الطويل والقصير، وأن زيادة وحدة واحدة في مؤشر الفساد ترفع الدين العام على المدى الطويل والقصير بنسبة 0.50% و0.16% على التوالي. وقد تعزى هذه العلاقة الإيجابية إلى كون نيجيريا دولة نامية تتطلب استيراد العديد من المواد الخام والمعدات لأغراض التنمية وبالتالي حتى لو انخفض الفساد فلن يؤدي ذلك إلى خفض الدين العام في الدولة (Jibrin & Aliyu, 2021). كما أظهرت نتائج دراسة بحثت في كيف يؤثر ارتفاع وانخفاض مستويات الفساد الحكومي على نمو أو خفض الدين العام، بالاعتماد على بيانات سنوية غطت المدة 1990–2018، أنه كلما زاد الفساد في البلد، زاد متوسط ديون حكومته، ويعود ذلك على الأرجح، في معظم الحالات إلى الاقتراض لمواجهة ضياع وهدر الأموال الحكومية التي تصل إلى أيدي السياسيين الفاسدين ورجال الأعمال (Hart,2021). بينما نفت اختبارات القياس الاقتصادي في دراسة أجريت على غامبيا لقياس العلاقة بين الفساد والفقر والدين العام والنمو الاقتصادي، وجود أي نوع من العلاقة بين الدين العام والفساد في الاقتصاد الغامبي (Jeng,2018).

وفي إطار العلاقة غير المباشرة بين الدين العام وظاهرة الفساد، برهنت دراسة حاولت تحليل أثر الفساد على هيكل الموازنة العامة في العراق للفترة 2003–2017، على وجود أثر سلبي وقوي بين مؤشر مدركات الفساد في العراق وعجز الموازنة العامة، مما يعني أن زيادة مؤشر مدركات الفساد في العراق وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الموازنة العامة بمقدار 8.95، وذلك بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تقدير حجم إيراداتها العامة، وهذا القطاع يكثر فيه حجم الفساد (شهيب، 2020)، وأيدت ذلك دراسة على الاقتصاد المصري، حيث أوضحت وجود أثر سلبي لمؤشر مدركات الفساد على عجز الموازنة العامة، مما يعني أن ارتفاع مستوى الفساد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة (عمارة، والسيد، وحجازي، 2023)، كما أفادت نتائج الاختبارات القياسية لدراسة قام بها " حسين، وعبد الله" بهدف قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في معالجة خلل عجز الموازنة العامة في دول نامية مختارة للمدة 2002–2019 بوجود أثر سلبي بين مؤشر السيطرة على الفساد وعجز الموازنة العامة، أي أن التحسن أو زيادة السيطرة على الفساد بوحدة واحدة سيفضي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة بنسبة 5.4% في البدان النامية المختارة (حسين، وعبدالله،2022). وخلصت دراسة أجريت على بلاد الرافدين بأن العجز في الموازنة العامة ناجم من تضافر أسباب كثيرة، أحد أبرز هذه الأسباب الفساد الذي نتج عنه هدر المال العام، بالإضافة إلى إهمال القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة (محمد، 2021).

وفي ذات الإطار، صرحت دراسة أجريت على ليبيا بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الفساد والموازنة العامة خلال الفترة 1996–2022، بأن الفساد ناجم عن الإفراط في النفقات العامة وهدر المال العام وعدم ظهور أي دليل على وجود علاقة بين الإيرادات العامة وحجم الفساد في ليبيا (الجندي، 2024)، وعلى العكس من ذلك وجدت دراسة تطبيقية على مصر بأن الفساد يزداد بزيادة الإيراد العام، ولم تظهر أي أدلة تشير إلى وجود ارتباط بين الفساد والنفقات العامة (خلف، 2011).

تطور حجم الدين العام ومؤشرات الفساد في الاقتصاد الليبي

ارتفع الدين العام المحلي بشكل عام حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط نحو66.7 % بين عامي 2010 –2017، وسجلت أعلى مستوى لها في عام 2012 إذ بلغت نحو 219.2 %، وأدنى مستوى له في عام 2010 حيث بلغ نحو 2.6%، وشكل الدين العام المحلي في عام 2020 ما نسبته 120.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وربما تعزى هذه الزيادة في حجم الدين العام إلى عدة أسباب منها زيادة الإنفاق العام، وتدني الإيرادات العامة، وزيادة المستوى العام للأسعار، واستشراء الفساد، حيث يمثل الفساد في الشأن الاقتصادي الليبي أحد أبرز التحديات التي تعوق بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، كما يعتبر سبب رئيس في إحباط كافة مساعي الإصلاح التي سلكتها الدولة وسعت لتطبيقها، حيث تفيد التقارير الصادرة عن الهيئات الرقابية المحلية إن الفساد قد استشراء في كافة مؤسسات الدولة بما فيها الهيئات الرقيبة ذاتها، ومن أبرز صور الفساد المنتشرة في ليبيا تأتي الوساطة والمحاباة خاصة في منح وتمكين الأقارب من الوظائف والتعاقدات، بالإضافة إلى ذلك تظهر تجليات الفساد من خلال التواطؤ، وتقديم الرشى، واستغلال المناصب لتحقيق مصالح شخصية، والمضاربة في العملات الأجنبية، والاحتيال والاحتكار.(تقرير ديوان المحاسبة، 2017).

شكل رقم (1) تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للمدة (2010-2020)

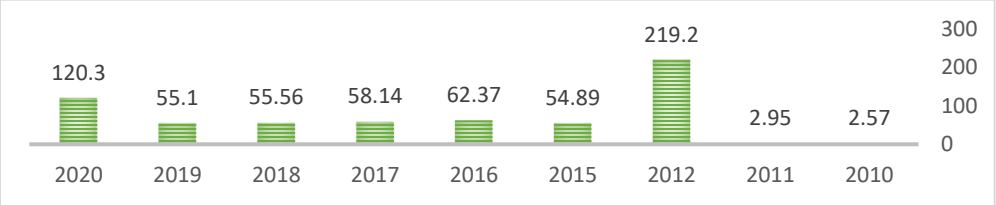

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية خلال الفترة (1966-2024).
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2017).
- ديوان المحاسبة، التقرير السنوي العام، (2017-2019-2020-2024)
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير الاقتصادي، (2010-2011-2012-2013-2014).

وطبقا للتقارير الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية تراجع ترتيب ليبيا بين الدول التي شملها التقرير وخضعت للدراسة والمراقبة، من الترتيب 160 عام 2012 من أصل174 دولة شملها التقرير، إلى 173 عام 2024 من أصل 180 دولة خضعة للدراسة والمراقبة، ومن 18 نقطة من أصل 100 عام 2012 إلى 13 نقطة من أصل 100 عام 2024، وظهر ذلك جليا في حجم النفقات التي أنفقتها الدولة على المشاريع التنموية من دون أن تنعكس نتائجها أو على أرض الواقع.

يوضح الجدول رقم (1) تطور مؤشر مدركات الفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية للمدة (2012-2024).

السنة	النقاط	ترتيب ليبيا	عدد الدول
2012	21	160	174
2013	15	172	175
2014	18	166	174
2015	16	161	167
2016	14	170	176
2017	17	171	180
2018	17	170	180
2019	18	168	180
2020	17	173	180
2021	17	172	180
2022	17	171	180
2023	18	170	180
2024	13	173	180
2025	13	177	182

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية 2003- 2025.

صياغة وتقدير دالة الدراسة القياسية

يهدف هذا الجانب من الدراسة إلى قياس وتحديد طبيعة وقوة أثر العلاقة التي تربط حجم الدين العام المحلي بمستوى الفساد، وذلك من خلال توصيف نموذج الدراسة، وتحديد متغيراتها، والأدوات والاختبارات والطرائق الإحصائية والقياسية المستخدمة، وذلك عبر تقسيم هذا الجانب إلى ما يلي:

1- دالة الدراسة

على غرار ما ورد في بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بالتحليل والتقصي والقياس، ونوقشت أبرز نتائجها في هذه الدراسة - كدراسة (مطر،2022، أحمد،2025 & Iliyasu & Jibrin Aliyu, 2021)، التي تناولت موضوع البحث بالتحليل والتقصي والقياس، ونوقشت أبرز نتائجها في هذه الدراسة، تم تحديد المتغيرات والمؤشرات التي سيتضمنها نموذج الدراسة وهي: الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PDBG*) ، مؤشر مدركات الفساد (*CPI*)، الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*POILR*)، سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (*EXR*)، معدل التضخم (Inf)، النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PSG*). وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة وفقا للصورة التالية:

$PDBG$	$= f\,(CPI, EXR, INF, POILR, PSG)$	1
$\Sigma PDBG$	$= \beta_0 + \beta_1 \Sigma CPI + \beta_2 \Sigma EXR + \beta_3 \Sigma INF + \beta_4 \Sigma POILR + \beta_5 \Sigma PSG + \varepsilon$	2

2- التحليل الإحصاء الوصفي لسلاسل متغيرات الدراسة

أظهر جدول (2) عدد من نتائج اختبارات الإحصائية، والتي من شأنها أن توضح كافة الخصائص الإحصائية لسلاسل متغيرات لدراسة بالاقتصاد الليبي، وذلك للفترة الممتدة من 1996 وحتى 2025، وبالاطلاع عليها بالإمكان التعرف على أبرز الملامح الإحصائية لهذه السلسلة وهي كما يلي.

جدول (2): يوضح الخصائص الإحصائية لسلاسل متغيرات دالة الدراسة

Statics	PDBG	CPI	EXR	INF	POILR	PSG
Mean	0.044227	1.980000	2.006667	14.54333	0.438659	0.395327
Std. Dev.	0.183893	0.384528	1.661236	18.88294	0.193866	0.237601
Skewness	−0.512016	0.051519	1.087268	1.021675	0.015330	0.399365
Kurtosis	3.490943	2.221879	2.636024	2.853567	2.288926	3.344883
Jarque-Bera	1.612084	0.770111	6.076357	5.245901	0.633208	0.946142
Probability	0.446622	0.680413	0.047922	0.072588	0.728619	0.623086

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 13

يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لمتغيرات سلاسل الدراسة (الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PDbg)، و مؤشر مدركات الفساد (Cpi)، و الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (POilR)، و سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (Exr)، ومعدل التضخم (Inf)، و النفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Psg)، جميعها موجبة ذو قيمة متدنية، وبانحرافات معيارية صغيرة مما يشير إلى أنها لا تعاني من تقلبات خلال 30 السنة محل الدراسة (1996– 2025)، وهو متوقع بسبب ضمان تدفق الايرادات من العملات الصعبة بفضل ما تتميز به البلد من ثروات طبيعية، وخاصة أنه بفضل الاحتياطيات الضخمة من العملات الصعبة لم يجعل صانع القرار الاقتصادي الليبي أن يلجأ للاقتراض الخارجي، وبذلك لم تتأثر بالصدمات والتقلبات التي أصيب بها هذا القطاع على المستويين المحلي والدولي، وبذلك تمكن الاقتصاد الليبي من تجاوز تلك الصدمات.

توضح قراءة معامل الالتواء "Skewness" لمتغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PDbg) سالب القيمة، عليه يلاحظ أن شكل التوزيع لسلسلة الدراسة غير متماثلة وملتوية جهة اليسار، مما يشير إلى أنها يتأثر بالصدمات السالبة أكثر من تأثرها بالصدمات الموجبة. وفي ذات الاتجاه أظهرت نتائج إحصائية التفرطح "Kurtosis" الخاصة بمتغير (PDbg) أنها مرتفعة إلى حد ما، فمعامل تفرطحها بلغ 3.49 وبالتالي تفصح عن وجود قيم شاذة بسلسلة الدراسة، وهذا بدوره يشير لتذبذب مؤقت في متغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما قراءات معامل الالتواء لمتغيري مؤشر مدركات الفساد (Cpi)، والإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (POilR) فهي موجبة وتتجه نحو التماثل مع التواء طفيفي جدا جهة اليمين، مما يشير إلى تأثير طفيف جدا ويكاد يكون معدوما للصدمات الموجبة، في حين نتائج إحصائية التفرطح "Kurtosis" قيم على التوالي 2.22 و2.28، وهي قيم مرتفعة إلى حد ما، وبالتالي تفصح على وجود قيم شاذة بسلسلة الدراسة، وهذا بدوره يشير أيضا لتذبذب مؤقت في المتغيرين محل الدراسة.
أما التغيرات سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (Exr)، ومعدل التضخم (Inf)، والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Psg)، توضح قراءة معامل الالتواء "Skewness" الخاصة بهم أنها موجبة القيمة، عليه يلاحظ أن شكل توزيع سلاسلها غير متماثلة وملتوية جهة اليمين، مما يشير إلى أنها تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة. وفي ذات الاتجاه أظهرت نتائج إحصائيات التفرطح "Kurtosis" الخاصة بهم أنها مرتفعة، فمعامل تفرطحهم بلغ على التوالي 2.6 و2,9، و3.3 وبالتالي تفصح عن وجود قيم شاذة بهذه المتغيرات أيضا، وهذا بدوره يشير لتذبذب مؤقت في هذه المتغيرات.

كما أظهرت نتائج اختبارات (Jarque–Bera)، أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بياناتها تتوزع بشكل متماثل حول متوسط حسابي، مكونة(Bell Curve) ، وهذا يشير إلى أن معظم البيانات تتجمع قرب المركز، وتتناقص تدريجياً عند الأطراف، مما يسهل استخدام الأساليب الإحصائية ويجعل نتائجها أكثر ثقة فيها وتتميز بخصائص التقدير الجيد، وهنا يستثنى متغير سعر الصرف (Exr) لأن P–Value تسجل قراءة حرجة تقترب جدا من 5%. عموما نتيجة هذه الإحصائية تشير إلى أن البيانات مستقرة وتتسم بالتماثل مما يجعل تقديرها والتنبؤ بها أكثر موثوقية.

شكل (2) يوضح اتجاه السلاسل الزمنية لمتغيرات دالة الدراسة للفترة 1996– 2025

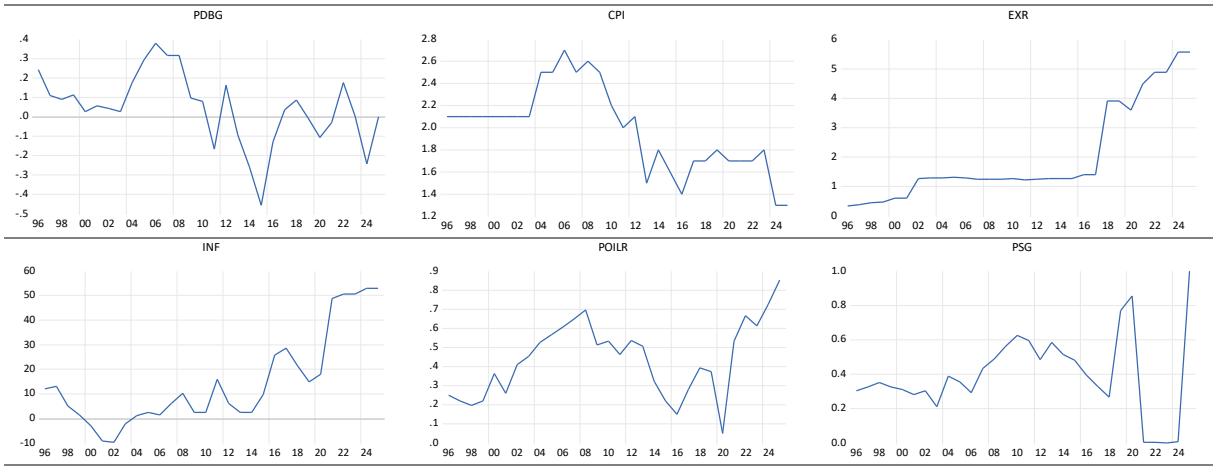

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائيEviews 13

بالاطلاع على الشكل (2) وبتتبع سلسلة متغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PDBG*)، تظهر أنها تأثرت بصدمتين الأولى كانت موجب ابتداء من 2004 بفضل تداعيات الخروج من أزمة لوكوربي، بالمقابل تعرضت لصدمة سالبة بسبب اقفال حقول النفط وتدني إنتاجه في 2013، وبسبب أن نتيجة إحصائية معامل الالتواء "Skewness" لمتغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PDbg) سالب القيمة، عليه يلاحظ تداعيات الصدمة السالبة تؤثر أكثر من الصدمة الموجبة. وذلك بفضل المتانة الاقتصادية الناجمة عن وفرة الموارد الطبيعية وما وفرته من احتياطيات ضخمة. ويلاحظ أن باقي سلاسل الدراسة تعرضت لصدمات، إلا أنها أخذت شكل اتجاه عام، مما يؤسس لنتيجة مفادها عدم معاناتها من تداعيات الزمن عليها، وبالتالي خلوها من جذور الوحدة، وهذ ما تكشف عنه الاختبارات بالفقرة التالية.

3- نتائج اختبارات جذور الوحدة لمتغيرات سلاسل الدراسة

يبين الجدول (3) نتائج اختبارات (Augmented Dickey–Fuller – ADF) التي أظهرت أن كل متغيرات سلاسل الدراسة مستقرة عند المستوى وعلى الصعيدين الثابت والثابت مع الاتجاه، مما يعني أن الزمن لم يؤثر فيها وبقيت مستقرة طيلة فترة الدراسة الثلاثون سنة.

جدول (3) يوضح نتائج اختبارات جذور الوحدة بـــ (ADF)، و(PP)

Variables	ADF Tests		PP Tests	
	Level		Level	
	Content	Con. & Trent	Content	Con. & Trent
PDbg	-2.742258$_{0.0793}$	-2.897745$_{0.1777}$	-2.761605$_{0.0763}$	**-2.896392$_{0.1781}$**
CPI	-0.975806$_{0.7483}$	-3.203242$_{0.1083}$	-0.937974$_{0.7613}$	**-2.114685$_{0.5166}$**
POilR	-1.614693$_{0.4625}$	-1.825728$_{0.6660}$	-1.572079 $_{0.4837}$	**-1.746173$_{0.7042}$**
Exr	0.344639$_{0.9767}$	-1.310564$_{0.8651}$	0.746200$_{0.9911}$	**-1.206068$_{0.8904}$**
Inf	1.581736 $_{0.9990}$	-2.253020 $_{0.4446}$	-0.026687$_{0.9484}$	**-2.106248 $_{0.5210}$**
Psg	-1.199585$_{0.6581}$	-0.449285$_{0.9793}$	-2.635074$_{0.0977}$	**-2.520780$_{0.3165}$**

كما أظهرت نتائج اختبارات الوحدة لـــ (Philips &Perron) بأن جميع سلاسل الدراسة مستقرة عند المستوى، وبالتالي تتفق مع نتائج اختبارات (Augmented Dickey–Fuller – ADF)، وما ذهبت له اختبارات (Jarque–Bera).

4-تقدير دالة الدراسة

أجرينا اختبارات الارتباط (Collation) بين متغيرات سلاسل الدراسة، لتظهر نتائج الاختبارات عدم وجود ارتباط قريب من الواحد الصحيح، وبذلك تم التأكد من عدم وجود اشتراك خطي بين المتغيرات المستقلة لدالة الدراسة، الأمر الذي يهيئ لنتائج تقدير تتجه نحو خصائص التقدير الجيد، مع وجود ريب في تداخل خطي بين متغيري سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (Exr)، ومعدل التضخم (Inf).

جدول (4) يوضح نتائج اختبارات (**Collation**) لسلسل متغيرات الدراسة للفترة **1996– 2025**

Varbles	PDBG	CPI	POILR	EXR	INF	PSG
PDBG	1	0.73	0.31	-0.23	-0.23	-0.14
CPI	0.73	1	0.12	-0.59	-0.64	-0.04
POILR	0.31	0.12	1	0.47	0.38	-0.09
EXR	-0.23	-0.59	0.47	1	0.86	-0.10
INF	-0.23	-0.64	0.38	0.86	1	-0.23
PSG	-0.14	-0.04	-0.09	-0.10	-0.23	1

أظهرت نتائج تقدير دالة الدين العام المحلي كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي (*PDBG*)، أن متغير مؤشر مدركات الفساد (*CPI*) له تأثير معنوي بدرجة ثقة 99% ومقدار خطأ لا يتجاوز 1% بالمدى الطويل، مما يشير للقدرة التفسيرية العالية لمؤشر مدركات الفساد (*CPI*) للتغيرات التي تحدث لمتغير الدين العام المحلي

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PDBG*)، وبعبارة أخرى كلما زاد مؤشر الفساد بوحدة واحدة أدى إلى زيادة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 0.45، وهذه القدرة التفسيرية المرتفعة، تبين التداعيات السلبية للفساد على إذكاء العجز الداخلي والذي عبر عنه بالدين العام المحلي كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي.

فيلاحظ أن كل من متغير الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*POILR*)، وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (*EXR*)، معدل التضخم (Inf)، والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*PSG*)، غير معنوية، وبالتالي ليس لديه القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في الدين العام كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي.

جدول (5) يوضح نتائج تقدير دالة لدراسة بالمدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.929160	0.203554	-4.564684	0.0001
CPI	0.454253	0.095952	4.734159	0.0001
POILR	0.064494	0.161187	0.400117	0.6926
EXR	-0.001028	0.029266	-0.035118	0.9723
INF	0.003498	0.002637	1.326810	0.1971
PSG	-0.007949	0.102743	-0.077368	0.9390
R-squared	0.640663	Mean dependent var		0.044227
Adjusted R-squared	0.565801	S.D. dependent var		0.183893
S.E. of regression	0.121174	Akaike info criterion		-1.206324
Sum squared resid	0.352395	Schwarz criterion		-0.926085
Log likelihood	24.09486	Hannan-Quinn criter.		-1.116673
F-statistic	8.557942	Durbin-Watson stat		1.755629
Prob(F-statistic)	0.000092			

بالرغم من مؤشرات خصائص التقدير الجيد التي تتمتع بها متغيرات دالة الدراسة، والتي أظهرتها نتائج الاختبارات الإحصائية، وكذلك نتائج اختبارات الارتباط، وكذلك قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل متصل ومنفصل (R2) و (F-statistic) والتي كشفت عنها كل من نتائج اختبارات جدول (5) الخاص بنتائج تقدير دالة لدراسة بالمدى الطويل، إلا أن نتائج اختبارات الإحصائية (Durbin-Watson stat) أتت في المنطقة غير مؤكدة خلو تقدير العلاقة لدالة الدراسة تخلو من مشكلة عدم وجود الارتباط الخطي.

لذلك للتأكد من معاناة نتائج دالة الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، تم إجراء اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM)، والذي أظهرت وبشكل قاطع خلو نتائج تقدير دالة الدراسة من هذه المشكلة.

جدول (6) يوضح نتائج تشخيص (Godfrey Serial Correlation) و(Heteroskedasticity Test)

أ. نتائج اختبار Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.468041	Prob. F(2,22)	0.2521
Obs*R-squared	3.532329	Prob. Chi-Square(2)	0.1710

ب. نتائج اختبار Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.829896	Prob. F(5,24)	0.5411
Obs*R-squared	4.422264	Prob. Chi-Square(5)	0.4904
Scaled explained SS	3.418248	Prob. Chi-Square(5)	0.6358

كما أظهرت النتائج التشخصية لمشكلة التباين لدالة الدراسة خلوها من (Heteroskedasticity) وفق النتائج الظاهرة بالجدول (6–ب)، الأمر الذي يرفع من جودة نتائج دالة الدراسة.

شكل (3) يوضح نتائج اختباري (Normailty & Fuction Stability)

ا.نتائج اختبارات (Cusum)

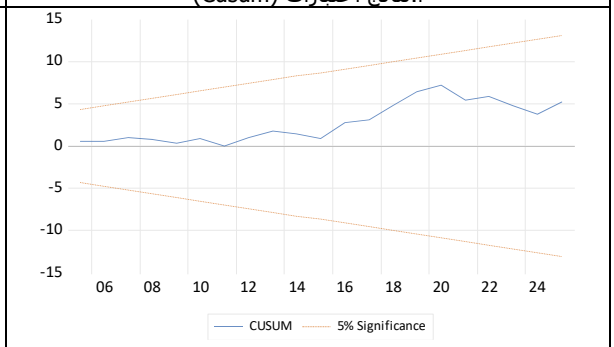

ب. نتائج اختبارات Normailty

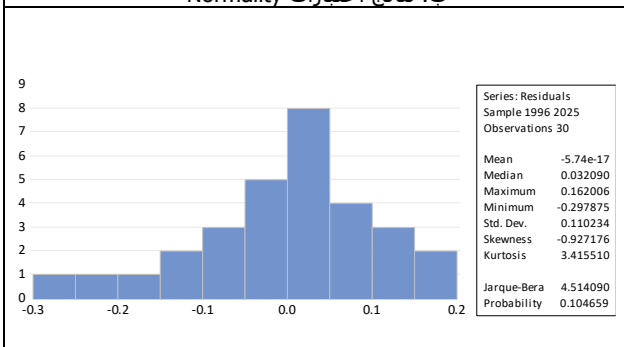

كما أظهرت نتيجة اختبار (Cusum) الظاهرة بالشكل (3–أ) بأن دالة الدراسة مستقرة، كما أظهرت نتيجة اختبار (Normal Distribution) الظاهرة بالشكل (3–ب) بأن دالة الدراسة لا تعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي وأن بيانات سلاسل دالة الدراسة تتسم بالتماثل مما يجعل التنبؤ بها أكثر موثوقية.

توصلت هذه الدراسة أنه كلما زاد الفساد أدى ذلك إلى ارتفاع الدين العام، وهذه النتيجة تتفق مع طيف عريض من الدراسات السابقة، ومنها على سبيا المثال دراسات أجريت على كافة الدول الأفريقية، ودراسة على مقدونيا الشمالية وألبانيا، وصربيا ودراسة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودراسة بلدان نامية آسيوية وأخرى إفريقية، ودراسة بدول جنوب آسيا (بنغلاديش، وبوتان، والهند، وباكستان، وسيرلانكا)، ودراسة على مصر، و45 دولة إفريقية ودراسة على 28 دولة من دول الاتحاد الأوروبي ودراسة على 106 دولة، ودراسة على 126 دولة، أظهرت جميعا، أنه كلما زاد الفساد في البلد، زاد متوسط ديون حكومته،(أحمد، 2025، ومطر، Luigi.et.al, 2018; Citation,2025; Cooray & Friedrich, 2013; Igbida, 2022 Tarbalouti & Angui,2023; Cooray, A. et al, 2016; Naz & Yasmin, 2021; Waqas.et.al, 2022; Abotsi & Ampah,2024 & Alamro,2024). ويعود ذلك على الأرجح، في

معظم الحالات إلى الاقتراض لمواجهة ضياع وهدر الأموال الحكومية التي تصل إلى أيدي السياسيين الفاسدين ورجال الأعمال (Hart,2021).

بالرغم من اختلاف نتائج الدراسات في التداعيات الزمنية للفساد وما يؤدي ذلك إلى نمو بل تفاقم الدين العام، في ظهورها بالمدى القصير، إلا أنها اتفقت على التداعيات السلبية بالمدى الطويل، ومن هذه الدراسات دراسة أجريت على دول المجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC)، (Mashaba, 2022)، ودراسة على نيجيريا (Iliyasu & Mohammed ,2025)، ودراسة على الاقتصاد النيجيري، (Jibrin & Aliyu, 2021)، وهذا ما يتفق مع ما توصلت له هذه الدراسة بوجود تداعيات للفساد على الدين العام بالمدى الطويل.

النتائج والتوصيات

أولا– النتائج:

– أن متغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PDbg) يتأثر بالصدمات السالبة أكثر من تأثرها بالصدمات الموجبة.

– أن متغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PDbg) وجود قيم شاذة بسلسلة الدراسة، وهذا بدوره يشير لتذبذب مؤقت في متغير الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– أن متغيري مؤشر مدركات الفساد (Cpi)، والإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (POilR) فهي موجبة، مما يفصح عن تأثير طفيف جدا ويكاد يكون معدوما للصدمات الموجبة.

– أما التغيرات سعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (Exr)، ومعدل التضخم (Inf)، والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (Psg)، تتأثر بالصدمات الموجبة أكثر من تأثرها بالصدمات السالبة.

– كما أظهرت نتائج اختبارات (Normal destruction) أن معظم البيانات للسلاسل الزمنية تتجمع قرب المركز، وتتناقص تدريجياً عند الأطراف، مما يجعل نتائجها أكثر ثقة فيها وتتميز بخصائص التقدير الجيد، وهنا يستثنى متغير سعر الصرف (Exr).

– أظهرت نتائج تقدير دالة الدين العام المحلي كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي (*PDBG*)، أن متغير مؤشر مدركات الفساد (*CPI*) بالمدى الطويل، كلما زاد مؤشر الفساد بوحدة واحدة أدى إلى زيادة الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـــ 0.45.

– كما أظهرت نتائج التقدير أن كل من متغير الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*POILR*)، وسعر الصرف الاسمي للدينار الليبي (*EXR*)، معدل التضخم (Inf)، والنفقات العامة كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي (*PSG*)، غير معنوية، وبالتالي ليس لديه القدرة على تفسر التغيرات التي تحدث في الدين العام كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي.

التوصيات

- العمل على تخفيض مستوى الدين العام عبر تبني سياسات واضحة لمكافحة الفساد لا سيما في القطاع العام.
- ترشيد الإنفاق العام، واعتماد مبدأ الشفافية في عمليات الإنفاق العام، وتخفيض النفقات غير الضرورية.
- تطبيق معايير الحكم الرشيد، وتفعيل الدور الرقابي والقوانين ذات العلاقة بأجهزة الرقابة للحد من الفساد وكشف ممارسات الفساد وملاحقة مرتكبيها، وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات على من ثبت تورطه والتشهير به في وسائل الأعلام المختلفة.
- تفعيل الدور الرقابي لمؤسسات الأعلام المختلفة لتعزيز الوازع الديني ونشر الوعي والثقافة المجتمعية للآثار السلبية للفساد.

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

ا) الأوراق العلمية:

- أبو غرارة، أحمد سعيد فؤاد، (2024)، أثر الفساد على عجز الموازنة العامة في الدول النامية خلال الفترة (2010-2019، *مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية*، مج.61، ع.6، ص-ص 119-116.
- أحمد، محمد عبد رب النبي، (2025)، أثر الفساد على تراكم الدين العام في إفريقيا دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (2000-2024)، *مجلة الدراسات الإفريقية*، مج.47، ع.2-ج.2، ص-ص: 1-36.
- الجندي، قاسم عطية علي، (2024)، دراسة تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد وانعكاسه على الموازنة العامة في ليبيا خلال الفترة 1996-2022، *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، مج.21، ع.2، ص-ص:611-636.
- حسين، أحمد إبراهيم، وعبد الله، هاشم محمد، (2020)، فاعلية أدوات السياسة المالية لمعالجة الخلل في عجز الموازنة العامة لبلدان نامية مختارة للمدة 2002-2019، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، مج.18، ع.58-ج1، ص-ص:93-112.
- خلف، فاطمة إبراهيم، (2011)، السياسة المالية والفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، مج.4، ع.7، ص-ص: 222-239.
- دلعاب، أبو بكر خليفة، وباللوازين، حسين عبد الكريم، (2021)، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980-2019)، *المجلة الليبية العالمية*، جامعة بنغازي، كلية التربية -المرج، (51)، 1-22.
- شهيب، رشا خالد، (2020)، تحليل أثر مؤشر إدراك الفساد في العراق وانعكاسه على الموازنة العامة للمدة 2003-2017، *مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية*، مج.1، ع.2، ص-ص:43-67.
- عمارة، أميرة محمد، السيد، جيهان محمد، حجازي، آيات محمد، (2023)، أثر الفساد على السياسة المالية في مصر 1996-2020، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، مج.37، ع.1، ص-ص: 905-936.
- محمد، شيماء فارس، (2021)، سبل معالجة عجز الموازنة العامة في العراق، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، ع. 22، ص ص 180-198.
- مطر، محمد أحمد محمد، (2022)، أثر الفساد على الدين العام في مصر خلال الفترة من 1998-2020، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، مج. 3، ع.1-ج2، ص-ص: 1223-1241.

ب) التقارير والنشرات

- إدارة البحوث والاحصاء، (2006)، تقرير مركزي البحوث الاقتصادية، 1963-2006، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس- ليبيا.

- إدارة البحوث والاحصاء، (2002)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 42، الربع الأول، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2004)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 54، الربع الثالث، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2014)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 54 الربع الرابع، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2015)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 55، الربع الرابع، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2017)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 57 الربع الرابع، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2019)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، الربع الثاني، المجلد 59، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2020)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، المجلد 60 الربع الاول، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2022)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، الربع الثاني، المجلد 62، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2025)، **النشرة الاقتصادية**، مصرف ليبيا المركزي، الربع الثالث، المجلد 65، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والإحصاء، (2010)، **التقرير الاقتصادي**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.

إدارة البحوث والاحصاء، (2011)، **التقرير الاقتصادي**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.

- إدارة البحوث والإحصاء، (2012)، **التقرير الاقتصادي**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا..
- إدارة البحوث والإحصاء، (2013)، **التقرير الاقتصادي**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والإحصاء، (2014)، **التقرير الاقتصادي**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا..
- إدارة البحوث والاحصاء، (2025)، **الاحصاء النقدية والمالية للفترة 1966– 2017**. مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2024)،.**بيان المصروف والايراد ديسمبر 2024**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.
- إدارة البحوث والاحصاء، (2025)، **بيان الايراد والانفاق– يناير ديسمبر 2025**، مصرف ليبيا المركزي، طرابلس– ليبيا.
- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2026). **قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك**، [تاريخ الدخول، 2026.02.02]. رابط قاعدة بيانات بنك المعلومات في الأوابك.

- مركز البحوث الاقتصاديية، (2010)، **البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962– 2006**، بنغازي، ليبيا.
- الإدارة العامة للحسابات القومية، (2014)، **نشرة الحسابات القومية 2007– 2012**، وزارة التخطيط، طرابلس، ليبيا.
- منظمة الشفافية الدولية، (2025)، " **مؤشر مدركات الفساد (CPI)**"، https://www.transparency.org/en/cpi/2024، [تاريخ الدخول، 2026.02.02].
- ديوان المحاسبة، (2015)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2016)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2017)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2019)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2020)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2021)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2023)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- ديوان المحاسبة، (2024)، **التقرير السنوي العام**، ليبيا، طرابلس– ليبيا.
- مصلحة التعداد والإحصاء، (2003)، **السلسلة الزمنية لإحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات(1954 – 2003)**, الهيئة العامة للمعلومات، وزارة التخطيط.

ثانياً– المراجع الإنجليزية:

- Citation: Ferhad, S. (2025). **Impact of Corruption on Public Debt: A Comparative Analysis of North Macedonia, Serbia and Albania**. *İstanbul İktisat Dergisi–Istanbul Journal of Economics*, Pp 1-15.

-1Issam IGBIDA, Essaid TARBALOUTI & Jean-Sébastien ANGUI. (2023). **Corruption and Public Debt: An empirical analysis applied to the MENA**, *African Journal of Business and Finance AJBF*. 1(2), Pp 17-25.

-Abotsi, Anselm Komla, Ampah,Isaac Kwesi .(2024). **Public Debt and Economic Growth in Africa in the Pre-Covid Era: The Role of Control of Corruption**, *International Journal of Economics and Financial* 14(1). Pp 144-153.

-Alamro, Hassan. (2024). **THE EFFECT OF CORRUPTION ON PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY: EVIDENCE FROM THE EUROPEAN UNION'S COUNTRIES**, *Journal of Governance and Regulation*, 13(1). Pp 332-340.

-Andrew Hart, B. A. (2021). **EMPIRICAL ANALYSIS OF CORRUPTION LEVELS ON RISING CENTRAL GOVERNMENT DEBT**, *Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences of Georgetown University in partial, the degree of Master of Public Poly,* Pp 1-37.

-Cooray, A. et al. (2016**). How Does Corruption Affect Public Debt? An Empirical Analysis**, *World Development* Vol. xx, Pp 1–13.

-Cooray, Arusha; Schneider, Friedrich. (2013). **How does corruption affect public debt? An empirical analysis**, *Working Paper, No. 1322, Johannes Kepler University of Linz, Department of Economics, Linz*. Pp 1-13.

-Iliyasu, Ibrahim, Mohammed, Ibrahim. (2025). **Can Corruption Explain Public Debt Accumulation in Nigeria?** *Economic Alternatives*, Pp 884-908.

-Jeng, Alagie Malick ,(2018), **Studying the Relationship between Corruption and Poverty, Public Debt, and Economic Growth: A Case Study of the Gambia (1996-2016)**, *Master of Science Thesis INDEK 2018:735 KTH Industrial Engineering and Management*, Pp 1-45.

-Jibrin Zakari, Aliyu Umar. (2021). **Corruption and Public Debt Nexus: Empirical Evidence from Nigeria**, *KEFFI JOURNAL OF MODERN ECONOMICS*. 1(3) Pp 52-63.

-Luigi Benfratello, Alfredo Del Monte & Luca Pennacchio. (2018). **Corruption and public debt: a cross-country analysis**, *Applied Economics Letters*, 25(5), Pp 340-344.

-Mashaba, Kgodisho Mampye .(2022**).NATIONAL DEBT AND CORRUPTION: EVIDENCE FROM SADC**, *The Degree of Master of Commerce (Applied Development Economics) In the School of Economics and Finance, University of the Witwatersrand,* Pp 1-69.

-Naz ,Marium ,Yasmin ,Bushra .(2021).**Corruption and Public Debt in Developing Countries: Role of Institutional Quality***, Journal of Economic Cooperation and Development*, 42(3), Pp 59-90.

-Srihadiastuti, Rida, Ekananda, Mahjus. (2024). **Public Debt Burden and Corruption in Developing Countries**, *Journal of Economics and Accounting*, 5(1), Pp 1−8.

-Waqas Mehmood, Rasidah Mohd-Rashid, Airil Khalid, Attia Aman-Ullah, and Yasir Abdullah Abbas. (2022). **Empirical analysis of country-level institutional quality and public debt: Perspective of South Asian countries**, *Journal of Economic Cooperation and Development*, 43(1). Pp 103-132.